التمركز المؤسسي للودائع وأثره على ربحية البنوك الأردنية

عبد الرحيم القدومي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة عمان

ملخص

تواجه البنوك الأردنية تحديات خارجية وداخلية أثرت على انخفاض مستوى أرباحها، الأمر الذي استدعى إجراء هذا البحث. فمن الملاحظ أن الحصة السوقية (Market Share) من الودائع متباينة بشكل واسع بين البنوك التجارية الأردنية حيث استحوذت ثلاث بنوك على حوالي ٦٠٪ من مجموع الودائع واستحوذت بقية البنوك التجارية الأردنية على حوالي ٤٠٪ فقط.

اشتمل نموذج البحث ستة متغيرات مستقلة لها أثر محتمل على ربحية الجهاز المصرفي. استخدم الباحث منظومة برامج إحصائية جاهزة SPSS لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر المحتمل على الربحية. وقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة بين نسبة تمركز الودائع وبين الربحية كما أشار البحث إلى وجود عدد من العلاقات المهمة التي قد يكون لنتائجها اهتماماً لدى الأوساط المصرفية. فالعلاقة سلبية بين تكلفة مصادر الودائع وبين الربحية، والعلاقة موجبة بين مصاريف العاملين وبين الربحية. كما أظهر البحث أن حجم القروض لا يؤثر في ربحية الجهاز المصرفي نظراً لأن هذه الربحية تتأثر بعناصر موجودات أخرى. من نتائج البحث عدم وجود أي أثر على الربحية لكل من المتغيرات التالية: نسبة رأس المال إلى الموجودات، ومعدل نمو عرض النقد.

ABSTRACT:

Jordanian banks face external and internal challenges which lead to a decrease in their profitability. This is the topic of this research. The market share of deposits among banks varies greatly. The largest three banks have about 60% of all deposits while all other banks have the remaining 40%. The study used a model with six independent variables that have an impact on profitability. Statistical analysis of these variables using SPSS shows no clear evidence of a connection between profitability and deposit size. It also shows a number of relationships which may be of interest to bankers. For example, the evidnce shows a negative relationship between the cost of deposit sources and profitability; a positive relationship between wages and profitability; no relationships between loan size, capital to assests ratio, the growth of money supply on one hand, and profitability on the other hand.

تمهيد

تواجه البنوك الأردنية تحديات خارجية وداخلية لها علاقة بمستقبلها وقدرتها على التطور. تتمثل الخارجية في المنافسة، وعدم القدرة على الامتداد الاقليمي، أما التحديات الداخلية فوجودها مرتبط بوجود عدد زائد من البنوك، ومشكلة الديون الصعبة، وانخفاض الربحية. تحتاج هذه التحديات إلى المزيد من البحث والدراسة حيث يأتي هذا البحث كمحاولة لإلقاء الضوء على بعض ما تواجهه البنوك التجارية.

تؤدي المنافسة القوية بين المؤسسات المصرفية إلى محدودية فرص التوسع. فحرية المواطن الأردني في اختيار المصرف المحلي أوالأجنبي يشجع وجود منافسة اقليمية ودولية على الساحة الأردنية، ويتطلب العمل المتواصل على استحداث كل ما هو جديد في مجال تحديث الخدمة والأجهزة المصرفية. تعمل هذه البنوك في سوق صغيرة دون وجود فرص حقيقية للتوسع الاقليمي رغم وجود بوادر إيجابية حول التوسع في مناطق الحكم

الذاتي الفلسطينية خلال الفترة الأخيرة.

تتأثر ربحية البنوك التجارية بالسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي والتي تنفذ عادة بوسائل عدة منها: رفع نسبة الاحتياط الإلزامي، وفرض مخصصات جديدة، وتغيير سعر الفائدة، أو إحداث تعديلات في التشريعات المصرفية. عند تنفيذ السياسة النقدية قد لا يؤخذ في الاعتبار أثر هذه السياسة على ربحية البنوك التجارية. فالحرص في المحافظة على سعر صرف الدينار الأردني أو خلق استقرار اقتصادي قد يخلق ظروفا لا تجعل البنك المركزي يهتم بما فيه الكفاية في تنمية ربحية البنوك الأردنية. رغم كل ما تعانيه البنوك الأردنية فهي تتمتع بحرية اختيار منهجية مصرفية وإدارية خاصة بحجم رأس المال، وحجم الودائع، وحجم التسهيلات المصرفية ونوعيتها، وإمكانية الإنتشار والتوسع.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأثر الذي يصيب ربحية الجهاز المصرفي نتيجة للتباين في النصيب المؤسسي أو الحصة السوقية Market Share من الودائع بين مؤسسات النظام المصرفي الأردني، فسماح هذا النظام لوجود تباين في نصيب هذه المؤسسات جعل لثلاث مؤسسات مصرفية متمثلة في البنك العربي وبنك الإسكان والبنك الإسلامي إمكانية الاستحواذ على أكثر من ٦٠٪ من حجم الودائع المصرفية، وابقى على نسبة ٤٠٪ فقط لبقية المؤسسات المصرفية. فهل لهذا التباين في الحصة السوقية أي أثر على انخفاض ربحية الجهاز المصرفي والتي لم تتعد نسبة الثمانية بالألف من الموجودات الكلية، ما بين سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٣؟ مثل هذه التركيبة السوقية Market Structure للودائع لا يقتصر وجودها على الأردن فقط إلا أن دراسة نتائجها على الربحية تمثل واقعا غير محسوب، مما يبرر إجراء هذه الدراسة.

دراسات سابقة:

اهتمت دراسات سابقة Kwast and Rose (1982), Haslam (1968),

Short (1979) في موضوع ربحية الجهاز المصرفي وبحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية. هذه العناصر أعتبرت داخلية وذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها بما يلي:

رأس المال، والسيولة، ونسبة القروض إلى الودائع، والسياسة الائتمانية وما تفرزه من قروض سيئة. وهناك دراسات أخرى مثل Edwards (1977), Benston, Handwck, Humphrey, Tschoeg (1983) Bourke (1988) اهتمت بعناصر البيئة الخارجية واثرها على الربحية. هذه الدراسات ركزت اهتمامها على العناصر الخارجية الخاصة بالتشريعات المصرفية، وحجم البنوك التجارية، وتكاليف الخدمة المصرفية، والمنافسة، ونوع الملكية سواء كانت عامة أو خاصة.

استمرارا للجهود السابقة أجرى Molyneux (1993)، دراسة حول ربحية الجهاز المصرفي استخدم خلالها المتغيرات الخارجية والداخلية السابقة، أظهر أن عمليات دمج للمصارف الأوروبية ضمن سوق واحدة له نتائج إيجابية على ربحيةالبنوك التي تتمتع بارتفاع في حصتها السوقية Market Share من الودائع. وهذا يعني أن زيادة حصة بنك معين من الودائع والخدمات المصرفية المتوفرة في حدود جغرافية Metropolitian Statistical Area له أثر واضح على الربحية شريطة تحييد أسعار الخدمات المصرفية. توافقت نتائج الدراسة السابقة مع نتائج دراسات أخرى أجراها Molyneux and Thornton (1992), Bourke (1989), Short (1979) أكدوا خلالها أن البنوك التجارية التي تتمتع بميزة تمركز الودائع concentration، تحقق ربحية أفضل من البنوك التي لا تملك مثل هذه الميزة. ولما كانت البنوك التي تستحوذ على حجم مرتفع من الودائع مضطرة إلى دفع مصاريف فوائد مرتفعة للمودعين، لوحظ اهتمام الدراسات السابقة في العلاقة بين كمية الفوائد المدفوعة وبين الربحية. ومن المتعارف عليه أن البنوك التجارية تضطر إلى دفع فوائد مرتفعة لتتمكن من زيادة حصتها من الودائع. وبناءاً عليه أكدت الدراسات السابقة وجود علاقة عكسية بين حاصل قسمة الفوائد المدفوعة على مجموع الودائع وبين الربحية.

عودة إلى دراسة Molynes (1993)، تبين وجود علاقة موجبة بين نسبة مصاريف العاملين إلى الموجودات في كثير من الدول الأوروبية خاصة فرنسا، ولكسمبورغ، وأسبانيا، وسويسرا، بسبب ربط هذه الدول لسياسة زيادة رواتب العاملين والربحية. وقد كان لنوع الملكية نصيب من الدراسة، فالبنوك ذات الملكية الخاصة كانت أكثر ربحية من مثيلاتها ذات الملكية الحكومية عكس واقع الحال في فرنسا. خلاصة القول أن الدراسات السابقة أجمعت على وجود مجموعة من العلاقات بين عناصر مختلفة وبين الربحية: فالعلاقة بين نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات وبين الربحية هي علاقة موجبة، والعلاقة بين نسبة القروض إلى الموجودات وبين الربحية هي علاقة عكسية نتيجة إلى ارتفاع نسبة ربحية الموجودات الأخرى غير القروض.

منهجية البحث ومتغيراته

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي بهدف تحديد متغيرات البحث وطبيعة العلاقة بينها، مستعينا بمنظومة برامج إحصائية جاهزة SPSS. يمكن هذا التحليل من تحديد المتغيرات المستقلة التي لها تأثير على الربحية، مع التأكيد على أن هذا التحليل لا يهدف إلى بناء معادلة توقع Prediction Model وإنما يقتصر اهتمامه على البحث عن علاقات محتملة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. نتيجة لذلك يتم البحث بشكل منفصل بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بهدف تلافي أي مشكلة إحصائية محتملة الوجود مثل الارتباط المتعدد Multicollinerity بين المتغيرات المستقلة. وقد تطابق منهج الباحث مع دراسات عدد من الباحثين اختاروا الربحية كموضوع اهتمامهم مثل Molyneux (1980), Mccall and Peterson (1980), Smirlock (1985), Weiss (1974) أكدوا على أن معادلة الانحدار Regression Model التي سيتم استخدامها في هذا البحث لتحليل محددات ربحية النظام المصرفي تعطي نتائج دقيقة.

تتكون معادلة الانحدار المستخدمة من ستة متغيرات مستقلة تستخدم لدراسة التباين في متغير تابع DEPENDENT هو ربحية البنوك التجارية في الأردن كما هو

موضع أدناه:

$$(Y) = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + b_6X_6.$$

حتى يصبح بالإمكان تفادي مشاكل إحصائية بين متغيرات البحث المستقلة، سيتم دراسة العلاقات بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بشكل مستقل.

فعلى سبيل المثال عند دراسة المتغير المستقل الأول يتم استخدام المعادلة التالية:

$$(Y) = a + b_1X_1$$

المتغير التابع: هو نسبة العائد إلى موجودات الجهاز المصرفي، RETURN ON ASSETS ويرمز له بالرمز (Y). اعتبرت الربحية عند عدد من الباحثين مثل Gillis, Lumry, Osward, (1980), Sinky (1992)، المقياس المناسب والأفضل لأداء الجهاز المصرفي. وقد اتفق ذلك مع مقارنة أجراها باحثون آخرون مثل Rhoades and Others, (1981, 1985) Evanoff and Foriter, (1988)، أظهروا خلالها أن محاولة استخدام أساليب أخرى غير الربحية قد أعطى نتائج مضللة. فمحاولة استخدام أسعار الخدمات البنكية كمقياس للأداء لا يتعبر أسلوبا موفق لأن البنوك التجارية تنتج خدمات متعددة تصلح بدائل لبعضها البعض.

المتغيرات المستقلة هي:

١ - نسبة التمركز المؤسسي للودائع CONCENTRATION ويحمل الرمز (X1)، وسيتم قياسه بقسمة مجموع ودائع أكبر ثلاث بنوك أردنية من ناحية الموجودات، على مجموع ودائع الجهاز المصرفي. انخفاض هذه النسبة تعني قلة تمركز الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية التي تتصف موجوداتها بالحجم الكبير نسبيا، وتعني في نفس الوقت زيادة حصة البنوك التجارية الأخرى من الودائع. أما زيادة هذه النسبة فتعني زيادة حصة استحواذ البنوك الثلاثة من الودائع على حساب البنوك التجارية الأخرى. يختلف أسلوب دراسة هذا المتغير في الأردن عنه في النظم المصرفية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة نظرا لانتشار البنوك التجارية في

تلك الدول ضمن أقاليم مختلفة محددة المساحة والسكان METROPOLITIAN STATISTICAL AREAS، مما يمكّن الباحث من دراسة نسبة التمركز على مستوى اقليم معين ومحدد، بينما لا يمكنه ذلك في حالة الأردن لأن البنوك الأردنية تتمركز في معظمها في العاصمة عمان، الأمر الذي يستوجب إيجاد وسيلة بديلة للقياس.

أسلوب قياس التمركز المصرفي في الأردن اعتمد على اختيار البنوك التجارية التي تمتاز بارتفاع حجم موجوداتها، وتملك مجتمعة أكثر بقليل من ٥٠٪ من حجم الودائع الكلية للنظام المصرفي. ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي وبنك الاسكان والبنك الإسلامي تملك مجتمعة أكثر بقليل من ٦٠٪ من حجم الودائع الكلية. فالبنك العربي والإسكان يملكان معا أقل من ٥٠٪ مما استوجب الأمر إضافة البنك الذي يليهما في حجم موجوداته وهو البنك الإسلامي. لذا اعتبرت هذه البنوك هي مجموعة البنوك ذات الاستحواذ الأكبر للودائع، واعتبرت بقية البنوك هي المجموعة ذات الاستحواذ الأقل من حجم الودائع.

٢ - المتغير المستقل الثاني هو المفهوم الضيق لحجم عرض النقود Money (M_1) Supply ويرمز له بالرمز X_2. استخدم هذا المتغير كمقياس الظروف الخارجية للنظام المصرفي، حيث أعتبر متغيرا رديفا (Proxy Variable) من قبل عدد من الباحثين مثل Bourke (1989), Molynex and Thornton (1992). فكما هو معروف تتكون M1 من الودائع الجارية Demand Deposits، يضاف لها حجم العملة المتداولة Currencies. فالزيادة في حجمها يرافق في الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات ويشجع الطلب على التسهيلات المصرفية، لهذا أعتبرت الزيادة في حجم عرض النقد ذات تأثير إيجابي على الربحية شريطة عدم مرافقة ذلك دخول مؤسسات مصرفية جديدة على العمل المصرفي.

٣ - يمثل المتغير المستقل الثالث والمشار إليه بالرمز X_3، نسبة حجم الفوائد المدفوعة إلى مجموع الودائع المصرفية، متغيرا رديفا Proxy لقياس تكلفة مصادر الأموال في البنوك الأردنية. هذا المتغير يشير إلى تكلفة مصادر الأموال التي تتأثر بها البنوك

التجارية عامة والتي تخضع في بعض جوانبها إلى إجراءات البنك المركزي وفي جوانبها الأخرى إلى حاجة البنوك التجارية إلى الودائع. وقد استخدم هذه المتغير كمتغير رديف من قبل Molynex (1993) لدراسة أثر اختلاف تكاليف الأموال بين مؤسسات بنكية مختلفة. فزيادة تكاليف الأموال والتي قد تحدث اما نتيجة لزيادة أسعار الفائدة، أو لزيادة الطلب على الودائع، تؤثر سلبيا على ربحية الجهاز المصرفي، مما استوجب اعتباره ضمن معادلة هذا البحث.

٤ – أما المتغير المستقل الرابع ويرمز له بالرمز X4 والخاص بقياس كفاية رأس المال، تم قياسه بحاصل قسمة حقوق الملكية إلى الموجودات. فانخفاض هذه النسبة تعني زيادة درجة خطورة الجهاز المصرفي نظرا لانخفاض قدرته على مواجهة الخسائر المحتملة الحدوث في جانب الاستثمارات والقروض. إضافة إلى أن ارتفاع هذه النسبة تعني زيادة تكاليف مصادر الأموال. فتكلفة رأس المال تبقى خاضعة لحجم العرض والطلب على النقود، حيث لوحظ أن ارتفاع تكلفته تؤدي وفق ما أكده SHORT (1979) إلى ارتفاع أسعار الفائدة في ظل ندرة رأس المال. لذلك كان للتغير في أسعار الفائدة والحاجة إلى رؤوس أموال جديدة ذات أثر على خطورة وربحية العمل المصرفي لما لهذا الارتفاع من أثر في ارتفاع تكلفة مصادر أموال البنوك التجارية التي تحتاج لزيادة في حجم رأسمالها.

٥ – المتغير المستقل الخامس ويرمز له بالرمز X5. يتم قياسه بقسمة أجور العاملين إلى الموجودات وهو خاص بقياس التكلفة. مع أن المتوقع لهذا المتغير أن يكون له تأثيرا سلبيا على الربحية إلا أن بعض الدراسات التي قام بها كل من الباحثين Bourke, Molyneux and Thornton (1989) أثبتا وجود علاقة قوية بين هذا المتغير وبين الربحية نتيجة لأن المؤسسات التي تحقق أرباحا مرتفعة تقوم عادة بزيادة حجم مصاريف العاملين لديها سواء بزيادة عددهم أو الرواتب التي يحصلون عليها. يصعب توقع نتائج هذا المتغير في حالة البنوك الأردنية التي يفترض زيادة مصاريف العاملين بها وفق ما يحدث من تغيرات في أرباحها، سواء كان ذلك خاصا بالبنوك ذات الحصة السوقية المنخفضة أم المرتفعة.

٦ – المتغير المستقل السادس ويرمز له بالرمز X6، يهتم بقياس درجة خطورة موجودات الجهاز المصرفي. تم قياس هذا المتغير بحاصل قسمة مجموع القروض إلى مجموع الموجودات. بشكل عام، تسعى البنوك التجارية إلى توظيف أموالها في قروض استهلاكية، وتجارية، أو ضمن موجودات أخرى من عملات أجنبية وأدوات مالية مختلفة، يمثل كلا منها درجة خاصة من الخطورة. فوجود علاقة بين خطورة الموجودات والعوائد المتوقعة تتطلب من بعض البنوك التجارية عند توظيف أموالها الاهتمام في درجة خطورة كل عنصر من موجوداتها. فقد لوحظ على سبيل المثال أن القروض المصرفية هي أكثر موجودات الجهاز المصرفي خطورة. لذلك قد تعمل بعض البنوك على تقليل مخاطرها الاستثمارية وفق ما أكده بعض الباحثون مثل Edward - Heddested (1973) Bourke (1988) حول قيام بعض البنوك ذات المراكز القيادية في الصناعة المصرفية بتجنب المخاطر الاستثمارية من خلال تخفيض نسبة موجوداتها المستثمرة في القروض.

مصدر بيانات البحث

تمثل البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية مجتمع الدراسة في هذه البحث. وسيتم جمع بيانات أداء الجهاز المصرفي لفترة تمتد من بداية عام ١٩٩٠ ولغاية نهاية عام ١٩٩٣، بواقع شهري يتضمن ٤٨ شاهدة. تم اختيار هذه الفترة لتفادي أزمات اقتصادية فريدة مر بها الاقتصاد الأردني، كأزمة انخفاض سعر صرف الدينار وأزمة إفلاس بنك البتراء التي حدثت في نهاية عام ١٩٨٨. ومع أن عام ١٩٩٠ تأثرت بنتائج أزمة حرب الخليج وما صاحبها من زيادة حجم ودائع الجهاز المصرفي الأردني، إلا أن أثر هذه الأزمة اقتصر على بداية العام وامتد أثرها ليشمل الجهاز المصرفي جميعه. النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني تمثل مصدر بيانات معظم متغيرات هذه الدراسة. أما فيما يخص بيانات ربحية الجهاز المصرفي فقد تم الحصول عليها مباشرة من البنك المركزي، وتم الحصول على إحصائيات ودائع كل من البنك العربي، والاسكان، والإسلامي من البنوك المذكورة.

التحليل

أظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل الأول (X1) الذي يشير إلى نسبة تمركز الودائع وبين المتغير التابع الذي يشير إلى ربحية النظام المصرفي. ولم يكن بالإمكان رفض فرضية العدم Null Hypsthesis بعدم وجود أثر واضح لهذه العلاقة حتى عند مستوى معنوية T - Test مقداره ٥٪، كما هو موضح في الملحق رقم (١). طبيعة العلاقة تعني عدم تمكن كل من البنك العربي وبنك الإسكان والبنك الإسلامي والتي تستحوذ مجتمعة على نسبة عالية من الودائع كما يشير الجدول رقم (١)، على المساهمة بمستوى أفضل من البنوك الأخرى في التأثير على مستوى الربحية.

جدول رقم (١)

ودائع البنك العربي وبنك الإسكان والبنك الإسلامي

إلى مجموع الودائع الكلية

السنة	المعدل السنوي
١٩٩٠	٥٩,٣٪
١٩٩١	٦٣,٦٪
١٩٩٢	٥٩,٣٪
١٩٩٣	٥٨,٦٪

المصدر: البيانات من البنوك المذكورة.

ويمكن تبرير هذه العلاقة أما بسبب تشابه وسائل استقطاب وتوظيف الأموال في البنوك الأردنية أو بسبب محدودية الفرص المتاحة لها والتي تضطرها للعمل في ظل ظروف واحدة ومتشابهة في نتائجها. وقد يعني هذا إلى استنتاج حقيقة عدم بذل مجموعة البنوك ذات الاستحواذ الأوسع للودائع جهوداً أفضل من التي تبذله بقية البنوك الأردنية في تعظيم ربح كل دينار من موجوداتها. وقد ترافقت طبيعة هذه العلاقة مع نتائج أبحاث أخرى قام بها كل من: Gilbert (1984), Clark (1988), OECD (1992). درسوا فيها اثر حجم المصرف التجاري على الأداء المصرفي ضمن ما يعرف باسم اقتصاديات الحجم Economies Of Scale، فوجدوا أن أثر الحجم على الأداء يزول عند مستوى حجم معين يصل إلى ١٠٠ مليون دولار.

لم تظهر نتائج البحث المبينة في الملحق رقم (٢) أي أثر لمعدل نمو عرض النقود كمؤشر للظروف الخارجية على ربحية الجهاز المصرفي. اختبار معنوية معلمات النموذج تبين أن المستوى المعنوي Significant - t لا يسمح برفض فرضيةالعدم Null hypothesis التي تدعي عدم وجود علاقة لهذا المتغير على الربحية. فيلاحظ من الجدول رقم (٢) أن المعدل السنوي لنمو عرض النقد قد وصل إلى اعلى مستوى له خلال عام ١٩٩٣ بنسبة (١٩,١٪)، دون أن يترجم هذا النمو وما قد يرافقه من زيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات إلى إحداث رفع في الطاقة التشغيلية للبنوك التجارية. وتفسير هذه النتيجة يعود إلى أن التزايد المستمر في عدد فروع البنوك التجارية ضمن سوق محدود هو المسؤول عن انخفاض أثر حجم الطلب على السلع والخدمات ومحدودية اثرها على حجم القروض المصرفية.

جدول رقم (٢)

المعدل السنوي لنمو عرض النقد

السنة	المعدل السنوي
١٩٩٠	٪٩,٦
١٩٩١	٪٤,٦
١٩٩٢	٪١٩,١
١٩٩٣	٪١٠,٦

المصدر: الشنرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني.

وتبين من التحليل وجود علاقة سلبية بين المتغير الثالث الذي يقيس تكلفة مصادر الأموال من الودائع وبين الربحية عند مستوى معنوية T - Test أقل من ٢٪ كما يشير بذلك الملحق رقم (٣)، الذي يمكن من قبول الفرضية البديلية ورفض فرضية العدم. فانخفاض تكلفة مصادر الأموال أدى إلى زيادة الربحية. ولالقاء المزيد من الضوء على تكلفة مصادر الأموال تم عرض الجدول رقم (٣) الذي يشير إلى تناقص التكلفة من (٥,٦٪) في سنة ١٩٩٠ إلى (٣,٥٪) خلال سنة ١٩٩٣. ويرافق انخفاض تكلفة الأموال عادة انخفاض في أسعار الفائدة أو زيادة في عرض الودائع بالدينار الأردني.

جدول رقم (٣)

تكلفة مصادر الأموال

السنة	معدل التكلفة
١٩٩٠	٥,٦٪
١٩٩١	٤,٦٪
١٩٩٢	٣,٥٪
١٩٩٣	٣,٥٪

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني.

لم يظهر المتغير المستقل الرابع الخاص بنسبة رأس المال إلى الموجودات علاقة قوية مع الربحية. فالثبات النسبي لرأس المال حوالي ٦٪ سنوياً من حجم الموجودات، كما يظهر في الجدول رقم (٤) كانت سمة واضحة طيلة فترة الدراسة. يشير الملحق رقم (٤) إلى عدم القدرة على رفض فرضية العدم بمستوى معنوي ٥٪، وبهذا لا يمكن الادعاء بوجود علاقة بين الربحية وبين حجم رأس المال، وقد يبرر هذا نتيجة لاعتماد البنوك التجارية على الودائع بنسبة عالية وبشكل مستمر واعتمادها على رأس المال بنسبة منخفضة. ويمكن الربط بين انخفاض نسبة رأس المال وبين زيادة درجة خطورة الجهاز المصرفي. فانخفاض نسبة رأس المال ترافق عادة بانخفاض تكلفة مصادر الأموال إلا أنها تعمل على زيادة درجة خطورة االعمل المصرفي نتيجة لانخفاض قدرة رأس المال على مواجهة أي خسائر في جانب القروض والاستثمارات. وان محاولات البنك المركزي لتحسين نسبة رأس المال تؤدي إلى تخفيض درجة خطورة الجهاز المصرفي لكن لن تؤدي إلى تحسين أدائه.

انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات قد ترافق بارتفاع في نسبة الفوائد

المتوقعة من قبل المودعيين، وهذا أمر طبيعي ويتناسب مع المفهوم النظري للعلاقة بين الربح والخطورة. الجدول الرابع يقيس معدل نسبة مصاريف العاملين إلى الموجودات سنويا والذي يشير إلى تحسن ملحوظ بهذه النسبة في سنة ١٩٩٣ مقارنة بسنة ١٩٩٠.

جدول رقم (٤)

معدل مصاريف العاملين إلى الموجودات

السنة	المعدل السنوي
١٩٩٠	,٠٠٠٣٤
١٩٩١	,٠٠٠٦٠
١٩٩٢	,٠٠٠٤٨
١٩٩٣	,٠٠٠٥٨

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي.

أظهر المتغير الخامس الذي يمثل نسبة مصاريف العاملين إلى الموجودات أثرا قويا وملحوظا على الربحية كما هو موضح في الملحق رقم (٥)، وقد أمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمستوى معنوي منخفض جداً. وتعني هذه النتيجة قيام المؤسسات المصرفية الأردنية بزيادة مصاريف العاملين لديها سواء بزيادة عدد العاملين أو زيادة الرواتب في الأوقات التي ترتفع بها ربحيتها. وقد يعكس المستوى المعنوي المنخفض جداً مستوى السياسة المتحفظة التي تتبعها البنوك التجارية فيما يخص التعيين وزيادة الرواتب فمن الملاحظ أن سياسة التعيين أو تحسين الأجور لا تتم إلا في ظل مستوى أفضل من الاداء المصرفي. وقد يكون من الأجدى اتباع سياسة أكثر مرونة وإعادة النظر في سياسة التعيين أو الرواتب لتكون أقل تحفظا.

جدول رقم (٥)

نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات.

السنة	المعدل السنوي
١٩٩٠	٧٪
١٩٩١	٦٪
١٩٩٢	٦٪
١٩٩٣	٦٪

المصدر النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي

المتغير المستقل السادس الذي يعتبر مقياسا لدرجة خطورة موجودات الجهاز المصرفي وهو نسبة حجم القروض إلى الموجودات، أظهر أن العلاقة عكسية على الربحية وبمستوى معنوي قوي (.03) Significant T كما هو موضح في الملحق رقم (٦). فالزيادة في حجم القروض على حساب موجودات مصرفية أخرى لا تؤدي إلى زيادة في ربحية الجهاز المصرفي. وهذا يعني أن اعتماد البنوك التجارية الأردنية على القروض لوحدها لا يساهم في زيادة ربحيتها. فالربحية تتأثر بانخفاض نسبة القروض إلى الموجودات كما يتضح في الجدول رقم (٦). وقد تكون هذه العلاقة السلبية لأثر القروض على الربحية أحد الأسباب التي جعلت البنوك التجارية الأردنية تهتم بتوظيف أموالها بموجودات أخرى غير القروض مثل العملات الأجنبية أو استثمارات بأوراق مالية. من الصعب القول أن ربحية الجهاز المصرفي الأردني لا يعتمد على عوائد القروض ولكن على موجودات أخرى تقع ضمن جانب الأصول لها مساهمات أكثر ايجابية. من الجدير بالذكر أن تحديد أسباب هذه النتيجة يحتاج إلى مزيد من البحث، والتي قد يجعل أسبابه ترجع لزيادة نسبة القروض السيئة Bad Loans.

جدول رقم (٦)

نسبة القروض إلى الموجودات

السنة	المعدل السنوي
١٩٩٠	٪٤٦
١٩٩١	٪٤١
١٩٩٢	٪٣٦
١٩٩٣	٪٣٨

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي

التوصيات

تتمثل توصيات البحث فيما يلي: -

١ - ان استحواذ بعض البنوك على نسبة عالية من الودائع لم يظهر أي ميزة في معدل ربحيتها، وهذا يؤكد ضرورة اهتمام الجهاز المصرفي في كل من البنوك الصغيرة وكبيرة الحجم، فكلاهما يحتاج لإحداث تغيرات في عملياتها التشغيلية بهدف تحسين أدائها.

٢ - زيادة حجم عرض النقود كانت ترافق بفتح المزيد من فروع البنوك التجارية مما أعاق بشكل مؤثر أثر زيادة النقد في إحداث تغيير في مستوى الربحية. إن سياسة التوسع في فتح الفروع زادت من الموجودات الكلية للبنوك التجارية مما أضاع أي فرصة لتحسين أداء الجهاز المصرفي وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في سياسة التفرع في الأردن.

٣ - لوحظ أن انخفاض تكلفة مصادر أموال البنوك التجارية والتي ترجع إلى انخفاض أسعار الفائدة أو لزيادة حجم ودائع الدينار الأردني، لها حساسية مرتفعة وأثر

واضح على ربحية الجهاز المصرفي. خطورة هذه العلاقة تحدث في حالة انخفاض حجم الطلب على القروض واضطرار البنوك التجارية لدفع فوائد مرتفعة للمودعين. إن سياسة رفع أسعار الفائدة المتبعة من قبل البنك المركزي الأردني حاليا، ستساهم في زيادة تكلفة مصادر الأموال مما قد يخلف ضغطا سلبيا أكبر على أداء الجهاز المصرفي.

٤ - ان ارتفاع حجم مصاريف العاملين كان يرافق بزيادة في ربحية الجهاز المصرفي ليعكس ايجابية انتاجية القوى البشرية ويجعل من مشكلة انخفاض الربحية مشكلة إدارية واتخاذ قرارات ووضع سياسات أكثر منها رواتب أو أعداد عاملين.

تؤكد نتائج هذا البحث ضرورة استمرار ربط زيادة رواتب مصاريف العاملين مع تحسن أداء الجهاز المصرفي ولكن بطريقة أكثر مرونة. فالسياسة المتبعة حاليا هي متحفظة جداً وقد يكون لها نتائج سلبية على الأرباح الكلية للجهاز المصرفي.

٥ - لا تشكل نسبة القروض إلى الموجودات مصدرا رئيسا للربحية وأن موجودات أخرى هي الأكثر مساهمة. محاولة بذل أي جهود في سبيل تحسين أداء الجهاز المصرفي يجب أن تهتم في سبب عدم مساهمة كافية للقروض على الربحية. فالبنوك الأردنية تعتمد على موجودات أخرى غير القروض في تحقيق الأرباح.

٦ - انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات هي صفة ملازمة للبنوك الأردنية تعكس درجة خطورة مرتفعة وتشكل سببا لعدم ظهور أي علاقة بين هذا المتغير وبين الربحية. اهتمام البنك المركزي الأردني تزايد مؤخرا في رفع هذه النسبة بهدف تخفيض درجة خطورة الجهاز المصرفي، علما بأن هذه المحاولات قد لا ترافق بتحسين في مستوى الأداء. فزيادة حقوق الملكية قد ترافق بزيادة في حجم الموجودات ولكن لا يعني ذلك زيادة في تركيبة عناصر الموجودات المخصصة للعوائد، مما يؤكد ضرورة إحداث تغيير هيكلي في موجودات الجهاز المصرفي عند بذل أي جهود تهدف إلى زيادة حقوق الملكية بهدف تحسين الأداء.

ملحق رقم (١)

MULTIPLE REGRESSION

Listwise Deletion of Missing Data
Equation Number 1 Dependent Variable.. Y
Block Number 1. Method: Enter X1
Variable (s) Entered on Step Number
1.. X1

Multiple R	.24030
R Square	.05774
Adjusted R Square	.3726
Standard Error	1.30586E - 04

Analysis of Variance

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.00000	.00000
Residual	46	.00000	.00000

F = 2.81904 Signif F = .0999

Variables in the Equation

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
X 1	.001118	6.6573E-04	.24031	1.679	.0999
(Constant)	8.91524E-05	4.0148E-04		.222	.8253

End Block Number 1 All requested Variables entered.

ملحق رقم (٢)

MULTIPLE REGRESSION

Listwise Deletion of Missing Data
Equation Number 1　　Dependent Variable.. Y
Block Number 1. Method: Enter　　X2

Variable (s) Entered on Step Number
1.. X2

Multiple R	.18880
R Square	.03564
Adjusted R Square	.01468
Standard Error	1.32109E - 04

Analysis of Variance

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.00000	.00000
Residual	46	.00000	.00000

F =　　1.70021 Signif F = .1987

Variables in the Equation

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
X2	6.81880E-04	5.2295E-04	.188795	1.304	.1987
(Constant)	7.56216E-04	1.9668E-05		38.450	.000

End Block Number 1 All requested Variables entered.

ملحق رقم (٣)

MULTIPLE REGRESSION

Listwise Deletion of Missing Data
Equation Number 1 Dependent Variable.. Y
Block Number 1. Method: Enter X3

Variable (s) Entered on Step Number
1.. X3

Multiple R	.35660
R Square	.12716
Adjusted R Square	.10819
Standard Error	1.25684E - 04

Analysis of Variance

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.00000	.00000
Residual	46	.00000	.00000

F = 6.70159 Signif F = .0129

Variables in the Equation

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
X3	-.005479	.002117	-.356597	-2.589	.0129
(Constant)	.001004	9.5159E-05		10.554	.000

End Block Number 1 All requested Variables entered.

ملحق رقم (٤)

MULTIPLE REGRESSION

Listwise Deletion of Missing Data
Equation Number　1 Dependent Variable.. Y
Block Number 1. Method: Enter　X4
Variable (s) Entered on Step Number
1..　X4

Multiple R	.23861
R Square	.05693
Adjusted R Square	.03643
Standard Error	1.30642E - 04

Analysis of Variance

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.00000	.00000
Residual	46	.00000	.00000

F =　2.77707 Signif F = .1024

Variables in the Equation

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
X4	-.003487	.002093	-.238608	-1.666	.1024
(Constant)	[illegible]	[illegible]760E-04		[illegible]	[illegible]

End Block Number [illegible] All requested Variables entered.

ملحق رقم (٥)

MULTIPLE REGRESSION

Listwise Deletion of Missing Data
Equation Number 1 Dependent Variable.. Y
Block Number 1. Method: Enter X5
Variable (s) Entered on Step Number
1.. X5

Multiple R	.51213
R Square	.26228
Adjusted R Square	.24624
Standard Error	1.15547E-04

Analysis of Variance

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.00000	.00000
Residual	46	.00000	.00000

F = 16.35445 Signif F = .0002

Variables in the Equation

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
X5	.638683	.157931	.512135	4.044	.0002
(Constant)	4.43558E-04	8.0611E-05		5.502	.000

End Block Number 1 All requested Variables entered.

ملحق رقم (٦)

MULTIPLE REGRESSION

Listwise Deletion of Missing Data
Equation Number 1 Dependent Variable.. Y
Block Number 1. Method: Enter X6
Variable (s) Entered on Step Number
1.. X6

Multiple R .31251
R Square .09766
Adjusted R Square .07805
Standard Error 1.27790E-04

Analysis of Variance

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.00000	.00000
Residual	46	.00000	.00000

F = 4.97879 Signif F = .0306

Variables in the Equation

Variable	B	SE	B	Beta T	Sig T
X6	-9.62477E-04	4.3135E-04	-.312512	-2.231	.0306
(Constant)	.001121	1.7487E-04		6.579	.0000

End Block Number 1 All requested Variables entered.

References

- د. عبد الله المالكي «البنوك الأردنية» الواقع والتحديات. المصارف أيلول ١٩٩٣ ص ٤٤ - ٤٩.
- د. محمد سعيد النابلسي «مقابلات مصرفية» مجلة المصارف العربية، آذار ١٩٩٣، ص ٣٣ - ٣٨.

- Phil Molyneux Market Strucuture and profitability in European Banking, Institute of European Finance at the University of Wales (England) 1993 pp 1-16.
- Clark, J.A. (1988), Economies of scale and scope at depository Financial instutions: a review of the literature, Federal Reserve Bank of Kansas city Economic Review, vol 73 (September, October, pp. 16-33).
- Gillis, Harvey N., Rufus W. Lumry,, and Thomas J, Oswald (1980), A new Approach to analyzing bank performance, The banker Magazine Maech-April) pp. 67 - 73.
- Joseph, F. Sinkey, Jr. "Commercial Management, Fish Edition, Mcmillan publiching Company.
- Rhoades, S.A. (1985), Does market structure matter in Commercial Banking, and Antitrust bulletin, Vol 26 (Spring) pp. 155 - 81.
- Bourke, p. (1989), "Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia", Journal of Banking and Finance, Vol.
- Evanoff, D.D.; Fortier, D.L. (1988), "Re - evaluation of the structure-conduct - performance paradigm in banking, Journal of Financial Services Research, Vol.

Gilbert, R.A. (1984), "Bank market structure and competiotion ',journal of Money Credit and banking, Vol. 16 (November), pp. 617 - 45.

Neven, D.J. (1990), 'Structural adjustment in European retail banking: some views from industrial organisation 'in J. Dermine (ed.), European Banking in the 1990s, (London: Blackwell), pp. 153 - 78.

Short, B.K. (1979), "The relationship between commercial bank profit rates and banking concentration in Canada, Western Europe and Japan, Journal of Banking and Finance, Vol. 3, pp. 209 - 19.

Smirlock, M. (1985), 'Evidence on the (non) relationship between concentration and profitability in banking', Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 17 (February), pp. 69 - 83.

Weiss, I.W. (1974)', The concentration - profits relationship and antitrust' in W. Goldschmid, M.M. Mann and J.F Weston (eds), Industrial Concentration: The New Learning, (Boston: Little, Brown and Co.), 187 - 233.

Edwards ,Franklin R., 1977, Managerial objective in regulated industries: Expense preference behavoir in banking, Journal of Political Economy, Feb.

Edwards, Franklin R. and Arnold A. Heggestad, 1973, Uncertainty, Mraket structure and performance: The Galbraitn - Caves hypothesis and managerial motives in banking, Quarterly Journal of Econmics LXXXVIL, no. Aug.

- OECD (1992), Economies of scale and scope in the financial services industry: a Review of Recent literature

(Paris; OECD).

- Haslam, John A., 1968, A statistical analysis of the relative profitabilbity of commercial banks, Journal of Finance 23, Mar.

- Rhoades, Stephen A. and Roger D. Rutz, 1981, A reexamination and extension of the relationship between concentration and firm rank stability, The Review of Economics and Statistics 63, no. 3.

Short, Brock K., 1979, The relation between commercial bank profit rates and banking and concentration in canada, western Europe and Japan Journal of Banking and finance 3.

Tschoegl, Adrian E., 1982, Concentration among international banks- A note, Journal of Banking and Finance 6.